

المركز الوطني للمناهج التقرير السنوي لعام

2025م / 1446 - 1447هـ





صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله ورعاه



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه



كلمة سعادة الدكتور عبدالرحمن بن مكّي الرويلي الرئيس التنفيذي

يسعدني أن أشارككم أبرز ما أنجزه المركز الوطني للمناهج منذ استقلاله وحتى نهاية العام 2025م، والذي يُعد العام الأول منذ انطلاق المركز كجهة مستقلة تضطلع بمسؤولية تطوير المناهج في وطننا الغالي. لقد عمل فريق المركز بجد واجتهاد في الفترة الماضية لترجمة توجيهات مجلس الإدارة وإستراتيجيات منظومة التعليم والتدريب إلى واقع ملموس، فكانت حصيلة ذلك إطلاق عدد من المناهج الجديدة النوعية والخطط الدراسية المحدثة لتلبية طموحات الطلبة، وإعداد أدلة إرشادية وتطوير مواد تعليمية داعمة للمعلمين والمعلمات، واستكمال العديد من المشروعات التأسيسية التي أرسّت دعائم العمل المستقبلي للمركز.

لقد حرصنا على اتباع منهجية علمية ومنظمة في أعمالنا كافة، تعتمد على جمع البيانات وتحليلها، والاستفادة من أفضل الممارسات المحلية والدولية، إلى جانب إشراك أصحاب المصلحة في عمليات التطوير عبر اللقاءات وورش العمل المتنوعة. وقد أثمر هذا النهج التشاركي عن بناء شراكات مثمرة مع العديد من الجهات الوطنية، وتعزيز ثقة الميدان التعليمي في مخرجات المركز. كما أسس المركز حوكمة فعالة تضمن جودة العمليات وشفافية الإجراءات؛ وعمل على اعتماد لوائح تنظيمية وهيكل إداري انتقالي وخطط إستراتيجية لقيادة عمل المركز في الأعوام القادمة.

وفي هذا التقرير التفصيلي نستعرض بشفافية ما تحقق من مستهدفات وما واجهناه من تحديات وفرص، إدراكاً منا لأهمية المراجعة المستمرة والحرص على التحسين والتطوير. وإنني إذ أقدم الشكر لمعالي وزير التعليم رئيس مجلس الإدارة وأصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس لدعمهم وتوجيهاتهم السديدة، ومتابعتهم الحثيثة، ولأتوجه بخالص الامتنان لفريق عمل المركز بكافة إداراته لما بذلوه من جهود مخلصّة وعمل دؤوب في العام المنصرم، وأسأل الله العليّ القدير أن يوفقنا جميعاً لمواصلة مسيرة التطوير والتميز، وأن يكون هذا التقرير مرجعاً يعكس إنجازاتنا ويحفزنا لمضاعفة العطاء في الأعوام القادمة تحقيقاً لتطلعات قيادتنا الرشيدة وطموحات مجتمعنا الكريم.



كلمة معالي يوسف بن عبد الله البنيان وزير التعليم رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للمناهج

يسعدني أن أقدم بين أيديكم التقرير السنوي الأول للمركز الوطني للمناهج منذ استقلاله وحتى نهاية العام 2025م، والذي يُبرز ما تحقق من أعمال ومنجزات في إطار مسيرة تطوير المناهج التعليمية في المملكة العربية السعودية. يأتي إصدار هذا التقرير تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة بضرورة توثيق الأداء وتعزيز الشفافية، ومواكباً للجهود الوطنية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 في قطاع التعليم. إن إنشاء المركز الوطني للمناهج كجهة مستقلة تعني بكافة مكونات المنهج قد كان ممكناً مهماً نحو الانطلاق للبدء بتطوير شامل ومستدام للمناهج التعليمية، وتطويرها تطويراً يستجيب لمتطلبات التنمية والمستهدفات الوطنية وفق أحدث النظريات، والنماذج، والأساليب العلمية والتربوية، وبما يراعي الثوابت الإسلامية والرؤى والتوجهات الوطنية، ووفق أفضل الممارسات الدولية.

لقد عمل المركز على وضع أسس متينة لعمله عبر إعداد الإستراتيجية الوطنية للمناهج، وتطوير الأطر والمعايير الوطنية، وإطلاق عدد من المناهج المبتكرة والمبادرات النوعية. كما فتح آفاقاً جديدة للتعاون والتكامل مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة لضمان مواءمة الجهود الوطنية وتوحيدها في مجال تطوير التعليم. ويطيب لي في هذا المقام أن أشيد بالدعم الكبير الذي يحظى به المركز من مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - والذين يضعان تطوير التعليم وبناء الإنسان في مقدمة الأولويات الوطنية. كما أشكر أعضاء مجلس إدارة المركز والشركاء كافة من جهات حكومية وخبراء تربويين لمساهمتهم الفاعلة في دعم أعمال المركز.

وختاماً، فإننا في منظومة التعليم والتدريب ملتزمون بتقديم كافة أشكال الدعم للمركز لتحقيق مستهدفاته الإستراتيجية، والمضي قدماً نحو تطوير منظومة المناهج التعليمية بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم ومخرجاته، وبما يُعد أبنائنا وبناتنا للمستقبل الواعد.

أسأل المولى - عز وجل - أن يكلل جهود الجميع بالتوفيق والسداد، وأن يمضي المركز قدماً في تحقيق رسالته الوطنية النبيلة.

التعريفات والمصطلحات

المركز

المركز الوطني للمناهج.

المجلس

مجلس إدارة المركز.

الرئيس

رئيس المجلس.

الرئيس التنفيذي

الرئيس التنفيذي للمركز.

الوزير

وزير التعليم.

الوزارة

وزارة التعليم.

الهيئة

هيئة تقويم التعليم والتدريب.

التعليم العام

جميع المراحل التعليمية إلى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها.

المناهج

مناهج التعليم العام، وتشمل سياسات ووثائق ومعايير وأطر المناهج، والمواد التعليمية، والمقررات الدراسية، والمحتوى التعليمي بمختلف أنواعه ووسائله وأدوات واستراتيجيات تقديمه، وأدلة استخدام المناهج، وسياسات وأساليب التقويم الصفّي للطلاب في ضوءها وأي وثائق أو مواد تعليمية يقرر المجلس اعتبارها ضمن مناهج التعليم العام.

المحتويات

أولاً: القسم التمهيدي

- 1.1 كلمة الوزير رئيس مجلس الإدارة
- 1.1 كلمة الرئيس التنفيذي للمركز
- 1.2 تعريفات ومصطلحات
- 1.3 الملخص التنفيذي

ثالثاً: الخاتمة

3.1

ثانياً: التقرير التفصيلي

- 2.1 المقدمة
- 2.2 التوجه الإستراتيجي للمركز
- 2.3 أبرز الأعمال والانجازات
- 2.4 مسار الأعمال التنظيمية
- 2.5 مسار الأعمال الإستراتيجية
- 2.6 مسار الأعمال المستمرة
- 2.7 الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها

كما حقق المركز إنجازًا تشغيليًا مهمًا في طباعة وترحيل الكتب الدراسية لضمان جاهزية المدارس مع مطلع العام الدراسي الجديد؛ إذ أشرف المركز على طباعة ما مجموعه 68,090,302 من الكتب المدرسية، ووزّعها على 31,167 مدرسة في 16 إدارة تعليمية بمناطق المملكة ومحافظاتها، واعتمد آليات جديدة في إجراءات الطباعة وتنفيذ عمليات الترحيل بشكل مركزي مما أسهم في تقليص أعداد المستودعات لدى وزارة التعليم وإيقاف الاعتماد على البنود التشغيلية لدى إدارات التعليم فكان لذلك دور في وصول الكتب للمدارس في وقت قياسي وبجودة عالية، مما عكس حجم الجهد المبذول تنسيقياً ولوجستياً سعياً لتحسين تجربة المستفيد وتحقيق أعلى درجات الرضا.

وتأكيداً لنهج الشراكة والتكامل، فعّل المركز قنوات التعاون مع العديد من الجهات الوطنية ذات العلاقة، حيث أبرم شراكات وعقد اجتماعات وورش عمل مع ما يزيد على 60 جهة حكومية وخاصة على سبيل المثال: (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة السياحة، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ودارة الملك عبدالعزيز وغيرها) للاستفادة من الخبرات الحكومية في تطوير المناهج المتخصصة وربطها بأولويات كل قطاع. وقد بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها المركز مع شركائه خلال العام أكثر من 100 اجتماع شارك فيها ما يتجاوز 720 مختصاً ومسؤولاً، بالإضافة إلى تنظيم أكثر من 26 ورشة عمل حضرها المعنيون بنسبة مشاركة تفوق 95%. وأسهمت هذه الجهود التشاركية في رفع مستوى رضا المستفيدين عن أعمال المركز؛ حيث أظهرت استطلاعات الرأي أن الغالبية العظمى من مسؤولي إدارات التعليم وقادة الميدان التعليمي والشركاء عبّروا عن رضاهم عن خطط تطوير المناهج والمقررات الجديدة والخدمات المقدمة من المركز، مع إضافتهم لبعض المقترحات التحسينية التي أخذها المركز في الحسبان في خطته التطويرية.

حقق المركز منذ استقلاله حتى نهاية العام 2025م العديد من المنجزات النوعية؛ فعلى صعيد تطوير المناهج أطلق المركز عددًا من المناهج الجديدة في مجالات حيوية ومتنوعة لمختلف مراحل التعليم العام شملت الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، والإسعافات الأولية، واللغة الصينية، وفن تصميم الأزياء، والسياحة والضيافة، وذلك بهدف تزويد الطلاب بالمهارات الحديثة وتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل والمنافسة العالمية. وفي الإطار نفسه، أصدر المركز حزمة من الأدلة الإرشادية الجديدة لدعم العملية التعليمية، من أبرزها دليل الخطط الدراسية/ الإصدار الخامس، ودليل المعلم لتدريس القرآن الكريم في جميع المراحل، ودليل تكييف المنهج للطلاب ذوي الإعاقة لتعزيز التعليم الشامل، إلى جانب أدلة داعمة لتطبيق المنهج الوطني في مرحلة الطفولة المبكرة والتي تسهم في تحسين جودة البيئة التعليمية ودعم المعلمين وقادة المدارس وتعزيز مشاركة الأسرة في هذه المرحلة. كما عمل المركز على توفير مواد تعليمية داعمة أبرزها الملحق الإثرائي "لماذا أقرأ؟" الموجّه للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، والذي يُعنى بتنمية مهارات الفهم القرائي عبر نصوص إثرائية متنوعة وأنشطة قرائية حديثة.

وعلى صعيد الخدمات التعليمية، كثّف المركز جهوده في مجال ترخيص المناهج التعليمية لمدارس التعليم الخاص (الأهلي والعالمي)، لضمان جودة المحتوى ومواءمته مع السياسات والمعايير الوطنية. وقد قام المركز خلال العام بمراجعة واعتماد عدد كبير من المناهج المقدمة من دور نشر عالمية ومحلية ومدارس مختلفة، وأسفر ذلك عن إصدار (306) تراخيص لعدد (2178) منهجًا دراسيًا بعد التحقق من استيفائها الضوابط والمعايير المعتمدة، بما يكفل سلامة المناهج المقدمة للطلبة ورفع كفاءتها وضمان تقديم تعليم يواكب متطلبات التنمية ومهارات المستقبل.

الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير صورة شاملة لأداء المركز الوطني للمناهج منذ صدور قرار مجلس الوزراء رقم (631) وتاريخ 13 فبراير 2024م القاضي بالموافقة على تحويل مركز تطوير المناهج بوزارة التعليم إلى مركز وطني مستقل باسم المركز الوطني للمناهج حتى نهاية العام 2025م، موضّحاً أهم المنجزات والتطورات التي تحققت في إطار تعزيز استقلال المركز وبناء حوكمته وتطوير المناهج التعليمية بالمملكة العربية السعودية. ويستعرض التقرير جهود المركز في تنفيذ مبادراته الإستراتيجية ومشروعاته التأسيسية، بالإضافة إلى الأنشطة التشغيلية المستمرة التي يقوم بها ضمناً لجودة المناهج وملاءمتها لمتطلبات التنمية الوطنية ورؤية المملكة 2030. كما يتضمن التقرير المبادرات والأهداف والخطط ومستوى التقدم في تحقيق المبادرات المعتمدة، وقياساً كمياً يوضح مستويات الأداء ورضا المستفيدين، فضلاً عن تحديد أبرز الفرص التي يمكن استثمارها مستقبلاً والتحديات التي تواجه المركز والدعم المطلوب لتجاوزها.



ويخلص التقرير إلى جملة من الفرص المستقبلية التي سيسعى المركز إلى استثمارها، ومن أبرزها: تعزيز استقلالية المركز وتمكينه تشريعياً، وبناء المناهج على أساس نواتج تعلم وطنية شاملة، وتطوير منصات رقمية موحدة لقياس أثر تطبيق المناهج، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير المحتوى التعليمي، والتوسع في الشراكات الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات. وفي المقابل، يتطرق التقرير إلى أبرز التحديات التي تواجه المركز في الوقت الراهن، وللتغلب على هذه التحديات، يطرح التقرير حزمة من المقترحات والحلول الداعمة التي تتطلب تعاوناً وثيقاً بين المركز والجهات الحكومية المعنية.

وأخيراً يقدم التقرير نظرة شاملة على الوضع الراهن للمركز من حيث هيكله التنظيمي وموارده البشرية والتمويلية وغيرها من الجوانب الإدارية، لتكون مرجعاً للمعلومات الأساسية عن المركز وحالة بنائه المؤسسي منذ استقلاله حتى نهاية عام 2025م. وبذلك يشكّل هذا التقرير وثيقة مهمة توثق إنجازات المركز الوطني للمناهج، وتوضح جهوده نحو تحقيق رؤيته المستقبلية في أن يكون بيت خبرة وطنية ومرجعية علمية وبحثية رائدة في عمليات تطوير المناهج على المستويين الإقليمي والدولي.

أعد هذا التقرير انفاذاً لما قضت به الفقرة الثانية من المادة (29) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم (أ/13) بتاريخ 1414/3/3هـ.

المقدمة

وفي هذا الإطار يقود المركز منظومة تطوير المناهج من خلال ما نصت عليه ترتيباته التنظيمية التي أصدرها مجلس الوزراء ومنها اقتراح وإعداد الإستراتيجية الوطنية للمناهج ووضع الإطار الوطني المنظم لها، وبناء معايير المناهج واعتمادها وتحديثها دورياً. كما يتولى المركز إعداد المناهج التعليمية بمختلف مراحلها وبناءها وتخطيطها وتصميمها وتطويرها ومراجعتها واعتمادها، إضافة إلى ترخيص المناهج وفق إجراءات نظامية معتمدة. ويهدف المركز إلى موازنة المناهج مع مناهج ما بعد التعليم العام واحتياجات سوق العمل ومهارات المستقبل، وكذلك بناء الخطط الدراسية وتحديد الأوزان النسبية للمواد التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة (الأهلي والعالمي) بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بما يحقق التكامل في منظومة التعليم.

يُعدّ المركز الوطني للمناهج الجهة المختصة ببناء وتطوير واعتماد وترخيص المناهج التعليمية في المملكة العربية السعودية. ويهدف المركز إلى تطوير المناهج التعليمية تطويراً شاملاً يستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية والمستهدفات الإستراتيجية، ويواكب أحدث النظريات والنماذج والأساليب العلمية والتربوية المعاصرة، مع الالتزام بالثوابت الإسلامية والتوجهات الوطنية، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. كما يحرص المركز على تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين ودعم التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلبة، بما يساهم في إعداد متعلمين قادرين على المنافسة محلياً وعالمياً. ويعمل المركز كذلك على ضمان تكامل المناهج التعليمية وتدرجها واتساقها عبر مختلف المراحل الدراسية ومواءمتها مع مناهج التعليم ما بعد العام، وتحقيق جودة المحتوى التعليمي واستدامة تطويره.

ويطمح المركز من خلال هذه الجهود إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

تطوير مناهج التعليم العام تطويراً شاملاً يستجيب لمتطلبات التنمية والمستهدفات الوطنية وفق أحدث النظريات والنماذج والأساليب العلمية والتربوية، ويراعي الثوابت الإسلامية والرؤى الوطنية، ووفق أفضل الممارسات الدولية.

أولاً

أن يكون المركز بيت خبرة وطنية ومرجعية علمية وبحثية رائدة في عمليات تطوير المناهج على المستويين الإقليمي والدولي.

ثانياً

للمركز مجلس إدارة شكل برئاسة معالي وزير التعليم
الأستاذ يوسف بن عبدالله البنيان، وعضوية كل من:

أ	معالي الأستاذ/ مساعد بن ناصر البراك.	ب	معالي الأستاذ/ حمود بن بداح المريخي
ج	نائب وزير التعليم للتعليم العام.	د	نائب وزير الثقافة معالي الأستاذ /حامد بن محمد فايز.
هـ	نائب وزير الرياضة معالي الأستاذ/ بدر بن عبدالرحمن القاضي.	و	نائب وزير الاقتصاد والتخطيط معالي المهندس/ عمار بن محمد نقادي.
ز	نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور/ هشام بن عبدالرحمن آل الشيخ.	ح	رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب سعادة الدكتور/ وليد بن محمد الصالح.
ط	محافظ هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار سعادة الدكتور/ سلطان بن حسن بن سعيد	ي	أحد أعضاء مجلس شؤون الجامعات.
ك	ممثل من القطاع الخاص أو غير الربحي في مجال التعليم الخاص أو الأهلي.	ر	عضو من ذوي الخبرة والتخصص في مجال عمل المركز.

وينبثق عن المجلس عدد من اللجان وهي:

1- اللجنة التنفيذية:

رئيساً	وزير التعليم معالي الأستاذ/ يوسف بن عبد الله البنيان
عضواً	معالي الأستاذ/ حمود بن بداح المريخي
عضواً	نائب وزير الثقافة معالي الأستاذ/ حامد بن محمد فايز
عضواً	نائب وزير الاقتصاد والتخطيط معالي الأستاذ/ عمار بن محمد نقادي
عضواً	رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي معالي الدكتور/ عبدالله بن شرف الغامدي
عضواً	الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للمناهج سعادة الدكتور/ عبدالرحمن بن مكّي الرويلي

2- لجنة المراجعة والحوكمة:

رئيساً	نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور/ هشام بن عبدالرحمن آل الشيخ
عضواً	رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب سعادة الدكتور/ وليد بن محمد الصالح
عضواً	الأستاذ/ عبدالعزيز بن يوسف الغليقة

3- لجنة الترشيحات والمكافآت:

رئيساً	معالي الأستاذ/ مساعد بن ناصر البراك.
عضواً	نائب وزير الرياضة معالي الأستاذ/ بدر بن عبدالرحمن القاضي
عضواً	محافظ هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار سعادة الدكتور/ سلطان بن حسن بن سعيد
عضواً	وكيل وزارة التعليم للموارد البشرية سعادة الأستاذ/ عبد السلام بن عبدالله الربدي



وانطلاقاً من التوجه الوطني نحو تنمية القدرات البشرية، يعمل المركز على بناء إستراتيجية وطنية للمناهج لتكون موجه لعمليات بناء وتطوير المناهج من خلال إطار وطني شامل يواكب التطورات التي تشهدها المملكة والعالم. ويرتكز التوجه الإستراتيجي للمركز على هدفين رئيسيين أشير لهما في المقدمة (تطوير شامل للمناهج، وأن يكون المركز بيت خبرة ومرجعية إقليمية ودولية في تطوير المناهج). ولتحقيق ذلك، يحرص المركز على عدد من المحاور الرئيسية، من أبرزها:

أفضل الممارسات والتجارب الدولية:

الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تطوير المناهج، وبناء شراكات مع بيوت الخبرة العالمية، وتطبيق معايير الجودة الشاملة، بهدف تقديم منهج وطني عالي الجودة وتنافسي على المستوى العالمي.



مواءمة المناهج مع متطلبات التنمية:

ضمان أن تركز المناهج الجديدة والمطورة على تلبية متطلبات القطاعات التنموية الواعدة واحتياجات سوق العمل المحلي والدولي، من خلال تضمين مهارات المستقبل (كالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وريادة الأعمال) في المحتوى التعليمي.



الاستدامة والتطوير المستمر:

تبني منهجية المراجعة الدورية والتحديث المستمر للمناهج لضمان مواءمتها مع المستجدات العلمية والتقنية والثقافية، وإنشاء أنظمة لرصد نواتج التعلم وقياس الأثر على مستوى الطالب والمدرسة والنظام التعليمي ككل، بما يدعم التحسين المستمر.



التكامل في منظومة التعليم:

التنسيق مع وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب والمعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي وغيرها من الجهات لضمان تكامل الأدوار في سلسلة تطوير المناهج وتنفيذها وتقويمها، وبناء آليات حوكمة واضحة للعلاقة بين تلك الجهات بما يضمن سرعة وكفاءة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج.



التوجه الإستراتيجي للمركز

يشكّل المركز الوطني للمناهج أحد الركائز الحيوية الداعمة لمسيرة التنمية في المملكة، إذ إن تطوير المناهج التعليمية يُعد ضرورة إستراتيجية لضمان مواءمة التعليم مع احتياجات الاقتصاد الوطني وسوق العمل والفرص المستقبلية الواعدة. وقد رسّخت رؤية السعودية 2030 منذ انطلاقتها أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية، مما جعل تطوير التعليم عمومًا وتحديث المناهج خصوصًا من الأولويات الوطنية. وفي ضوء ذلك، يضطلع المركز بدور محوري في تحديث المناهج وفق أحدث المعايير الدولية والممارسات التربوية، مع مراعاة الثوابت الإسلامية والقيم الوطنية.

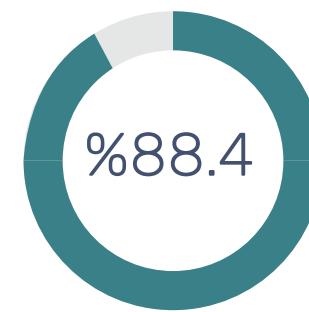
أبرز الأعمال والإنجازات

رضا المستفيدين لعام 2025م

نفذ المركز الوطني للمناهج استبيانًا شاملاً لقياس رضا أصحاب المصلحة خلال عام 2025م، بمشاركة 100 جهة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية، وبمستويات تعاون متنوعة من حيث عدد السنوات والعمق. وقد أظهرت النتائج مستوى عامًا مرتفعًا من الرضا عن أداء المركز عبر المحاور التالية:

1. التواصل والشفافية

بلغ متوسط الرضا عن هذا المحور 88.4%، ويشمل:

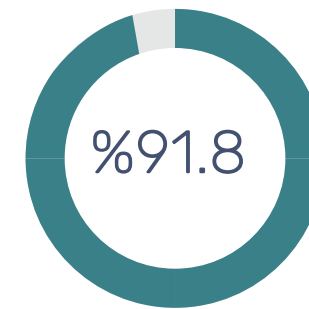


- سهولة الوصول إلى فريق المركز.
- وضوح قنوات التواصل.
- سرعة الاستجابة.
- وضوح الإجراءات والمتطلبات.
- توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

وقد أبدت الجهات ارتياحها الواضح من سهولة التواصل والاستجابة السريعة، مع وجود ملاحظات طفيفة على وضوح بعض الإجراءات ومتطلبات العمل، ما يشير إلى ضرورة تطوير دليل إجراءات واضح وشامل.

2. الثقة والاستدامة

حقق هذا المحور أعلى نسب الرضا بمتوسط 91.8%، وشمل المؤشرات التالية:

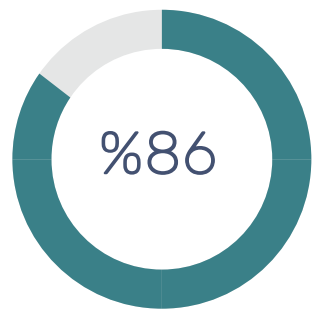


- الثقة في المركز كشريك.
- الرغبة في الاستمرار بالتعاون.
- وضوح الرؤية المستقبلية للتعاون.
- الاستعداد لتوصية جهات أخرى بالتعامل مع المركز.

تعكس النتائج مستوى عاليًا من الثقة والارتباط الإستراتيجي مع المركز، وتشير إلى رغبة كبيرة من الجهات في تعزيز الشراكة طويلة الأمد.

3. القيمة المضافة

بلغ متوسط الرضا في هذا المحور 86%، ويتضمن:

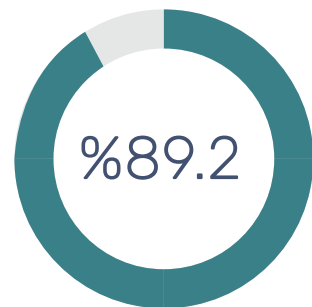


- مساهمة المركز في تحقيق أهداف الجهة.
- وضوح العائد من عملية التكامل بين الجهتين.
- جودة مخرجات التعاون.
- فاعلية الاجتماعات والورش.
- مستوى الإشراف.

مع أن المؤشرات كانت إيجابية، إلا أن بعض الجهات أشارت إلى إمكانية تحسين وضوح الأثر الناتج عن التعاون، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز آليات التقييم والمتابعة المشتركة.

4. المهنية والجودة

سجل هذا المحور متوسط رضا بلغ 89.2%، وشمل:



- احترافية فريق العمل.
- الالتزام بالمواعيد.
- وضوح الأدوار والمسؤوليات.
- جودة التنسيق والمتابعة.

أشادت غالبية الجهات بالاحترافية العالية والتزام فرق العمل، مع بعض التوصيات بزيادة وضوح المسؤوليات وتحسين التنسيق المسبق في بعض الأنشطة.

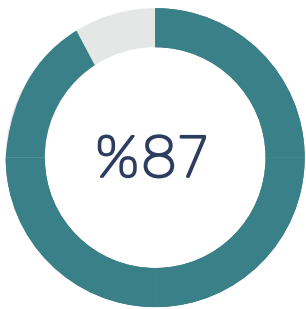
فرص التحسين المقترحة

زيادة اللقاءات المباشرة والورش التفاعلية مع الشركاء.

تحسين وضوح الأدوار والإجراءات عند إطلاق المبادرات أو التعاون في مشروعات جديدة.

تنويع آليات استقبال المرئيات الواردة من الجهات، وتوثيق الأثر المتحقق بشكل أوضح.

تطوير دليل إجراءات موحد وتوفير قنوات تواصل مرنة ومباشرة.



بلغ مؤشر الرضا العام عن تجربة التعامل مع المركز 87%، ما يعكس رضا الغالبية العظمى عن جودة التواصل، والمهنية، والقيمة المقدّمة من المركز الوطني للمناهج.

أبرز نقاط القوة حسب المستفيدين

التواصل الفعّال والمرن مع الجهات، وسهولة الوصول للمسؤولين.

الالتزام بالمواعيد والمهنية في تنفيذ المهام والورش.

جودة المخرجات الفنية التي تُسهم في تحقيق الأهداف التعليمية.

نهج الشراكة والتعاون المفتوح، ما يعزّز الثقة والشفافية.

مسار الأعمال التنظيمية

وفي إطار اعتماد اللوائح والخطط التنظيمية لعمل المركز، عمل المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية على إعداد واعتماد عدد من اللوائح الداخلية والخطط الداعمة. فعلى صعيد الموارد البشرية وبالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية اعتمدت اللائحة الإدارية للمركز التي تنظم شؤون التوظيف والإجراءات الإدارية الداخلية. وبالتنسيق مع وزارة المالية، اعتمدت اللائحة المالية للمركز التي تنظم العمليات المالية والمحاسبية وفق الأنظمة المعتمدة. كما عمل المركز مع فريق مشروع التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة (المخصص للجهات غير الوزارية) وأصدر التقرير النهائي لخطة القوى العاملة الإستراتيجية الخاصة بالمركز، والذي يحدد احتياجات المركز من الوظائف والتخصصات على المدى المتوسط.

إلى جانب ذلك، اعتمد مجلس الإدارة عددًا من الوثائق التأسيسية المهمة، مثل مصفوفة الصلاحيات التي تحدد صلاحيات التفويض ومستويات اتخاذ القرار داخل المركز، واعتمد التوجهات الإستراتيجية للمركز المشتقة من أهدافه التي أنشئ من أجلها، وكذلك الهيكل التنظيمي الانتقالي للمركز المطبق في المرحلة الحالية، ووافق المجلس على نطاق عمل مشروع الإستراتيجية الوطنية للمناهج وعلى التصور العام للإطار الوطني للمناهج بما يتسق مع اختصاصات المركز. كما وجّه مجلس الإدارة بالعمل على حوكمة منظومة المناهج يبين المركز ووزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب والمعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، لضمان تكامل الأدوار وعدم الازدواجية في الجهود المتعلقة بالمناهج، وقد قاد المركز التوقيع على وثيقة مواعمة بين تلك الجهات توضح حدود الأدوار وسبل التعاون فيما بينها.

في إطار بناء الكيان المؤسسي للمركز، يولي مجلس إدارة المركز منذ اجتماعه الأول اهتمامًا خاصًا بوضع الأطر التنظيمية اللازمة لضمان حوكمة فعّالة لعمل المركز.

حيث أصدر المجلس في اجتماعه الأول بتاريخ 2024/03/21م عدة قرارات لتشكيل لجانه الأساسية المنبثقة عنه: القرار رقم (ق-24/1/1) بتشكيل اللجنة التنفيذية، والقرار رقم (ق-24/1/2) بتشكيل لجنة المراجعة والحوكمة، والقرار رقم (ق-24/1/3) بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت. وعُهد إلى هذه اللجان إعداد لوائحها الداخلية ورفعها للمجلس لاعتمادها. وبناءً على ذلك، عملت اللجان على صياغة لوائح تنظيم أعمالها وتحديد مهامها وصلاحياتها وآليات اتخاذ قراراتها ومسؤوليات الأعضاء.

وفي الاجتماع الثاني للمجلس بتاريخ 2024/06/24م، أصدر المجلس القرار رقم (ق-24/2/1) باعتماد لائحة تنظيم أعمال اللجنة التنفيذية، والقرار رقم (ق-24/2/2) باعتماد لائحة تنظيم أعمال لجنة المراجعة والحوكمة، والقرار رقم (ق-24/2/3) باعتماد لائحة تنظيم أعمال لجنة الترشيحات والمكافآت. أسهمت هذه اللوائح المعتمدة في إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة لعمل المركز من خلال لجانه، وتعزيز الشفافية والمسؤولية في اتخاذ القرارات.

وتابعت وزارة التعليم تشكيل اللجنة الفنية لنقل الموظفين والممتلكات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء (631) في الفقرة (خامسًا)، بعضوية ممثلين عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمركز الوطني للمناهج، بهدف اتخاذ ما يلزم لنقل الموظفين والممتلكات والوثائق والاعتمادات المالية والمبادرات من وزارة التعليم إلى المركز. وقد باشرت اللجنة الفنية أعمالها فور صدور القرار، حيث قامت بحصر شامل للموظفين المراد نقلهم وكافة الموجودات ذات العلاقة. وجرى التنسيق بين وزارة المالية ووزارة التعليم لإتمام نقل الاعتمادات المالية المرصودة للمركز من ميزانية الوزارة. كما جرى التنسيق مع وزارة الموارد البشرية لوضع معايير تحويل الموظفين وفقًا لقواعد التحويل والتخصيص الواردة في (قرار مجلس الوزراء رقم 616 بتاريخ 1442/10/20 هـ). وقد أنهت اللجنة أعمالها بنجاح، واعتمد محضرها النهائي من ممثلي الجهات المشاركة. وبناءً على ذلك، اعتمد مجلس إدارة المركز وثيقة التحوّل وتسكين الموظفين (بتوصية من لجنة الترشيحات والمكافآت في 2025/11/16 م)، واستُكملت إجراءات تحويل الموظفين رسميًا إلى المركز بتاريخ 2025/11/30 م. وبذلك أصبح لدى المركز كادره الوظيفي الخاص.

ومن جانب آخر، واستنادًا إلى ما قضى به قرار مجلس الوزراء رقم (631) بتاريخ 1445/08/03 هـ في البند (رابعًا)، قام مجلس إدارة المركز بإعداد مشروع تنظيم المركز إنفاذًا لنص القرار المشار إليه بقيام مجلس الإدارة بإعداد مشروع تنظيم شامل للمركز في ضوء ترتيباته التنظيمية وما قد يظهر له من متطلبات، ورفعها للجهات المختصة خلال 12 شهرًا من تاريخ القرار، فقد شكل المركز فريق عمل أعد مشروع تنظيم المركز متضمنًا التعديلات المقترحة على الترتيبات التنظيمية الحالية للمركز، أخذًا في الحسبان ما ظهر من تحديات واحتياجات خلال المرحلة التأسيسية منذ استقلال المركز. وبعد مناقشات مستفيضة، اعتمد مجلس الإدارة مشروع التنظيم في اجتماع خصص لذلك ورفع حسب المتطلبات النظامية. وقد عُرض المشروع على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي أوصى باستكمال الإجراءات النظامية لإقراره. ومن الجدير بالذكر أن هذه العملية التنظيمية هدفت إلى تعزيز استقلالية المركز وتمكينه من أداء مهامه بكفاءة أعلى.

01

بناء مواصفة جودة المنهج التعليمي

وتُحدّد هذه الوثيقة المتطلبات والمقاييس الكفيلة بقياس جودة المنهج التعليمي، وتنطبق على جميع مناهج التعليم العام (بما فيها مناهج رياض الأطفال والتعليم المستمر والتربية الخاصة)، باستثناء مناهج التعليم العالي التي يمكن أن تسترشد ببعض معاييرها حيثما انطبق ذلك. ويهدف المركز إلى جعل هذه المواصفة مرجعًا ملزمًا لكل الجهات التي تقدم محتوى تعليميًا بجميع صوره، لضمان اتساق جودة المناهج على المستوى الوطني. كما سيتم في المرحلة القادمة تطوير مؤشر لقياس مستوى جودة المنهج كأداة تقييمية تقيس جودة أي منهج تعليمي في ضوء هذه المواصفة، من خلال مستويات تقييم محددة تساعد في تحديد جوانب القوة والضعف لكل منهج.

أعدّ المركز بالتعاون مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة (SASO) وثيقة معيارية لمواصفات جودة المنهج التعليمي. وقد صيغت هذه المواصفة بعد دراسة عدد من المواصفات القياسية الدولية والمرجعيات العلمية ذات الصلة، وبمشاركة خبراء ومختصين من الجهتين. وجاءت المواصفة متوافقة مع المعايير الوطنية ومحاكية لمتطلبات المعايير الدولية (على غرار مواصفات الأيزو)، بما يتيح نشرها عالميًا بعد استكمال إجراءات الاعتماد الدولية. ويخطط المركز لترجمة هذه المواصفة إلى اللغة الإنجليزية خلال عام 2026م بالتعاون مع الهيئة، لنشر التجربة السعودية في جودة المناهج.

وتتألف مواصفة جودة المنهج من 4 معايير رئيسة يندرج تحتها 5 معايير فرعية تتفرع بدورها إلى 14 معيارًا ثانويًا تغطي مختلف جوانب العملية المنهجية. ويمكن إيجاز هذه المعايير الرئيسة فيما يلي:

مسار الأعمال الإستراتيجية

ضمن توجه المركز نحو التخطيط بعيد المدى وجودة المخرجات، أنجز المركز عددًا من المشروعات الإستراتيجية في عام 2025م، كان لها أثر كبير في وضع أسس تطوير المناهج مستقبلاً، من أبرزها:

02

إتمام دراسة الوضع الراهن للإستراتيجية الوطنية للمناهج

أجرى المركز خلال العام دراسة شاملة لتقييم الوضع الراهن بهدف بناء الإستراتيجية الوطنية للمناهج والممارسات المرتبطة بها على مستوى النظام التعليمي. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أبرز جوانب القوة في الوضع الراهن وفرص التحسين ونقاط الضعف، وذلك بالاستناد إلى بيانات نتائج الطلاب وتقارير التقييم والملاحظات الواردة والمسح الميداني لوضع التجهيزات المدرسية المرتبطة بتطبيق المناهج، كما شملت الدراسة الوضع الراهن لسوق المناهج ودور النشر التي تطبق مناهجها في المملكة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التطويرية التي سيتم تضمينها في الإستراتيجية للأعوام القادمة، ومنها التركيز على مهارات المستقبل، وتعزيز المحتوى الوطني في المناهج، وتحسين مستوى مواءمة المقررات للخصائص العمرية للطلبة، ورفع مستوى المواءمة في مجال التطوير المهني للمعلمين وإشراك الأسر. مثلت هذه الدراسة أساساً علمياً اعتمد عليه المركز في رسم توجهاته وخطته لاستكمال بناء الإستراتيجية.

03

مشروع المنظومة المركزية للمناهج

يهدف لأتمتة عمليات بناء وتطوير المناهج وتعزيز كفاءة إدارتها، من خلال إطلاق هذا المشروع النوعي ستكون هناك منظومة تقنية متكاملة للمناهج ترتبط بالمنظومة التقنية للتعليم والتعلم في وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب والمعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي ومجلس شؤون الجامعات. تهدف هذه المنصة إلى إحداث تحول رقمي شامل في دورة حياة تطوير المنهج، بدءاً من إدخال معايير ونواتج التعلم في قاعدة بيانات مركزية، مروراً بتطوير المحتوى وإخراجه بعدة صيغ (ورقية ورقمية)، ونشره عبر منصات متعددة. وقد أنجز المركز خلال عام 2025م المرحلة الأولى من هذا المشروع، والمتمثلة في بناء نظام "المصفوفة التعليمية" والذي يُعد النواة الأساسية للمنظومة التقنية. تعمل المصفوفة التعليمية على ربط شجرة المعايير ونواتج التعلم بطريقة ديناميكية مبتكرة، تحفظ الاتساق الرأسي والأفقي للمناهج عبر جميع الصفوف وجميع المواد. وباكتمال هذه المرحلة، بات لدى المركز قاعدة بيانات مركزية موحدة لمخرجات التعلم والمعايير، مما سيسهم في تعزيز الترابط بين المناهج المختلفة وضمان التكامل بينها. ويعتزم المركز خلال عام 2026م استكمال تطوير بقية مكونات المنظومة التقنية وتجريبها، والتي ستشمل أدوات لتأليف المحتوى إلكترونياً، ونظماً لمراجعة واعتماد المواد رقمياً، وقواعد بيانات للأسئلة ومواد التقييم، وغيرها من الوظائف الداعمة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع، بعد اكتماله، إلى رفع كفاءة عمليات تطوير المناهج، وتقليص المدة الزمنية لإعداد المناهج الجديدة، وتسهيل تحديث وتعديل المحتوى بشكل مستمر، بالإضافة إلى إتاحة المحتوى التعليمي لجميع المستفيدين عبر منصة رقمية مركزية.

النتائج:



ويركز هذا المعيار على مخرجات تطبيق المنهج بقياس مؤشرات مثل رضا المستفيدين (طلبة ومعلمين)، وآليات المراقبة والقياس وتحليل النتائج، وتنفيذ عمليات التقييم الداخلي، بما يضمن دورة تحسين مستمر لجودة المنهج.

التحسين المستمر:



ويؤكد هذا المعيار ضرورة اتباع عمليات دورية ومنهجية لتحسين المنهج ورفع كفاءته لتلبية المتطلبات الوطنية والعالمية. ويتم ذلك عبر الاستجابة للملاحظات الواردة من الميدان التعليمي وطلبات التطوير المقترحة، والقيام بتقييمات منتظمة لملاءمة مخرجات التعلم للفئة العمرية المستهدفة، وتحليل النتائج لتحديد نقاط القوة والاحتياج مقارنةً بالمستويات المعيارية المستهدفة، ثم استخدام هذه النتائج لتطوير المنهج ورفع فاعلية التدريس وتحسين مستوى تحصيل الطلبة. وقد اعتمدت هذه المواصفة من مجلس إدارة المركز، ويجري العمل مع الجهات المعنية لتكون مرجعاً وطنياً وإدراج متطلباتها ضمن معايير ترخيص المناهج واعتمادها.

القيادة والحوكمة:



ويتضمن محورين فرعيين هما القيادة (بما يشمل تحديد الأدوار والمسؤوليات للجهات والأفراد المعنيين بالمنهج، كالخبراء والمطورين والمعلمين والطلاب والمجتمع، إضافة إلى مزوّد الخدمات الداعمة)؛ والحوكمة والامتثال (ويشمل تنظيم العلاقات بين أصحاب المصلحة ووضع الضوابط التي تكفل الحفاظ على الجهود وإدارة المخاطر وضمان الالتزام بالسياسات وتحقيق النتائج المرجوة).

التصميم البنائي للمنهج:



ويشمل الأسس الأربعة التي يقوم عليها المنهج (الفلسفة أو الأهداف والمحتوى وطرق التدريس والتقييم) بالإضافة إلى عمليات تطوير المنهج (المراجعة والتأليف والتطوير)، وكذلك مكونات المنهج وعناصره التفصيلية (صياغة الأهداف، وبناء المحتوى، وأساليب التدريس، والأنشطة التعليمية، وأدوات التقييم).

04

مشروع بناء المصفوفة التعليمية

يُعتبر هذا المشروع مكملًا للمشروع التقني المذكور آنفًا، حيث يهدف إلى بناء مصفوفة شاملة للمناهج التعليمية تغطي جميع مجالات التعلم والصفوف من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثالث الثانوي. توفر هذه المصفوفة إطارًا هيكليًا موحدًا للمناهج يضمن اتساق بنيتها عبر مختلف المجالات (اللغة العربية، الدراسات الإسلامية، الدراسات الاجتماعية، العلوم، الرياضيات، اللغات، المهارات الحياتية... إلخ)، وكذلك اتساق تسلسل المحتوى عبر الصفوف المتتابة، مما يساعد على بناء مناهج متماسكة ومترابطة دون فجوات أو تكرار غير مبرر. وتتضمن المصفوفة التعليمية عدة مكونات رئيسة تجعلها أساسًا متينًا للنظام التقني ولعملية التطوير، منها: تحديد واضح للمعايير والمخرجات لكل صف ولكل مادة، وربط نواتج التعلم والمعايير ببعضها بشكل هرمي عبر الصفوف، وتحديد التدرج في عمق المحتوى وصعوبته عبر المراحل. إضافة لذلك، تُعتبر هذه المصفوفة مقدمة لتطبيق مفاهيم تعليمية متقدمة مثل التعلم التكييفي وتخصيص تجربة التعلم وفق احتياجات كل متعلم، حيث ستمكن مستقبلاً من بناء مسارات تعلم فردية مبنية على مستوى إتقان الطالب للنواتج في كل مرحلة. كما تدعم تطوير مقاييس تقويم أكثر دقة مرتبطة مباشرة بنواتج التعلم المحددة لكل مرحلة. وقد بدأ المركز العمل على المشروع بتشكيل فرق تخصصية ضمت نخبة من الخبراء التربويين، والذين قاموا بتحليل وتفصيل معايير المناهج التعليمية المعدة من قبل هيئة تقويم التعليم والتدريب (قبل نقل الاختصاص للمركز وفقاً لقرار مجلس الوزراء 631)، وصياغتها في شكل مصفوفة مترابطة من نواتج التعلم. وقد أنجز المركز المرحلة الأولى من المشروع بوضع الهيكل العام للمصفوفة وتوزيع المعايير على الصفوف والمراحل. وفي عام 2026م سيعمل المركز على تحكيم المصفوفة واعتمادها عبر إشراك متخصصين محليين ودوليين لمراجعتها وضمان جودتها، تمهيداً لاعتمادها رسمياً واستخدامها مرجعاً رئيساً في تطوير المناهج الجديدة.

05

إشراك أصحاب المصلحة

من الركائز الأساسية التي يعمل المركز في ضوءها، ولذلك التزم المركز منذ انطلاقه بنهج الشفافية والتشاركية مع مختلف الجهات المعنية بعملية تطوير المناهج، إيماناً بأن تطوير المناهج مسؤولية مشتركة تتطلب تكاتف الجميع. وفي هذا الصدد، بنى المركز شراكات فعّالة مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية لضمان توافق جهود المركز مع تطلعات شركائه ودعم التكامل في منظومة التعليم. وشهد عام 2025م نشاطاً مكثفًا للمركز في التواصل المؤسسي، حيث عقد المركز أكثر من 100 اجتماع تنسيقي مع ما يزيد على 60 جهة مختلفة، شملت وزارات وهيئات ومؤسسات أكاديمية ومجتمعية. وشارك في هذه الاجتماعات أكثر من 720 ممثلاً عن تلك الجهات، وأسهمت في توثيق أوجه التعاون المتاحة وتحديد الأدوار التكاملية في مشروعات تطوير المناهج. إضافة لذلك، نظم المركز خلال العام أكثر من 26 ورشة عمل تخصصية، استهدفت فئات مختلفة (مثل المعلمين، والمشرفين التربويين، وخبراء المناهج، والجهات الشريكة)، وتركزت هذه الورش حول مناهج محددة أو مهارات معينة أو مراجعة منتجات جاهزة، وبلغت نسبة الحضور فيها أكثر من 95% مما يعكس حرص أصحاب المصلحة على المشاركة. وقد أثمرت هذه الورش عن توصيات بناءة تبناها المركز لتحسين مواد المناهج وأدلة المعلمين وغيرها من المخرجات. ويُعد أبرز ما حققه المركز في هذا السياق هو بناء قاعدة تواصل مؤسسي قوية بينه وبين الجهات ذات العلاقة، مما خلق فهماً مشتركاً وإحساساً بالملكية الجماعية لجهود تطوير المناهج، وهذا ما سيستمر المركز في تعزيزه مستقبلاً عبر المزيد من الشراكات والفعاليات.

01

المناهج الدراسية الجديدة في عام 1447هـ

أطلق المركز منذ استقلاله حتى نهاية العام 2025م عددًا من المناهج الدراسية الجديدة التي طورت وأدرجت في خطط التعليم العام للعام الدراسي 1447هـ. وقد جاءت هذه المناهج استجابةً لحاجات تنمية وتربوية ملحة، وسدًا للفجوات في المحتوى التعليمي ومعالجة لانخفاض جاذبية المدرسة، واغتنامًا لفرص تطوير واعدة. وفيما يأتي أبرز المناهج الجديدة التي تم طرحها:

منهج مدخل إلى الذكاء الاصطناعي:

منهج جديد مخصص لطلبة المرحلة الثانوية (نظام المسارات - السنة الثالثة) يقدم وفق منهجية التعلم الذاتي ضمن المجال الاختياري والتي طبقت لأول مرة في المملكة ويهدف المنهج إلى تعريف الطلبة بأساسيات الذكاء الاصطناعي ومفاهيمه الرئيسة، وتنمية مهاراتهم التقنية في تحليل البيانات وتعلم الآلة والرؤية الحاسوبية. ويتميز المنهج بدمجه بين الأساس النظري والتطبيق العملي من خلال البرمجة بلغة بايثون وتنفيذ مشروعات تطبيقية. كما يركز على الجوانب الأخلاقية للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وتعزيز وعي الطلبة بدور المملكة في حوكمة هذا المجال ودعم مستهدفات رؤية المملكة 2030م.



منهج الأمن السيبراني:

منهج جديد مخصص لطلبة المرحلة الثانوية يقدم وفق منهجية التعلم الذاتي ضمن المجال الاختياري. ويهدف المنهج إلى رفع وعي الطلاب بأخطار الأمن السيبراني، وتزويدهم بمهارات عملية لحماية أنفسهم ومعلوماتهم في الفضاء الإلكتروني. ويتميز المنهج بطابعه التوعوي التطبيقي، حيث يتضمن وحدات حول أسس أمن المعلومات والتهديدات السيبرانية الشائعة وطرق الوقاية، إضافة إلى أنشطة تدريبية تطبيقية على إجراءات الحماية الرقمية. ويسهم هذا المقرر في إعداد جيل واعٍ إلكترونيًا وقادرٍ على التعامل الآمن مع التقنيات الحديثة.

مسار
الأعمال
المستمرة

بالإضافة إلى المشروعات والمبادرات الإستراتيجية المشار إليها، واصل المركز منذ تحويله إلى مركز مستقل حتى نهاية العام 2025م تنفيذ مهامه التشغيلية الأساسية المستمرة في تطوير واعتماد المناهج وخدماتها الداعمة. ومن أبرز الأعمال المستمرة للمركز ما يأتي:



منهج اللغة الصينية:

استمراراً لجهود إدخال اللغات العالمية ضمن المناهج، أطلق المركز منهج اللغة الصينية في عدد من المدارس بدءاً من المرحلة المتوسطة، وسيكون هناك توسع تدريجي في تدريس تلك اللغة. ويركز المنهج على المهارات الأساسية للغة الصينية (الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة)، ويقدم مفردات وعبارات مستخدمة في الحياة اليومية لتعزيز قدرة الطلبة على التواصل الأساسي باللغة الصينية. كما يعرف المنهج الطلبة على الثقافة الصينية ويهيئهم للاستعداد لاجتياز مستويات اختبار الكفاءة الدولي (HSK) في اللغة. وبأني إدراج اللغة الصينية دعمًا لسياسة الانفتاح الثقافي وتنوع مصادر المعرفة لطلابنا، وتعزيزًا للعلاقات السعودية الدولية المتنامية.

منهج الإسعافات الأولية:

مخصص لطلبة المرحلة الثانوية ضمن المجال الاختياري. يهدف المنهج إلى تعزيز الوعي الصحي والوقائي لدى الطلاب والطالبات من خلال تزويدهم بالمبادئ الأساسية للإسعافات الأولية وكيفية تطبيقها في المواقف الطارئة. يتميز المنهج بأسلوبه المبسط والمرتبط بواقع الحياة اليومية للطلاب، مع التركيز على ربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي لخطوات الإسعاف في حالات الإصابة المختلفة. ويساعد هذا المقرر في تمكين الطلبة من التعامل الصحيح مع الحالات الطارئة الشائعة وإنقاذ الأرواح عند الضرورة.



مناهج اللغة الإنجليزية (Top Goal 1 - Top Goal 2):

عمل المركز على تطوير مناهج اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية من خلال اعتماد سلسلة للصف الرابع، وسلسلة للصفين الخامس والسادس الابتدائي. وتعتمد هذه المناهج على الإطار الأوروبي المرجعي المشترك CEFR، وتتميز بتكامل مهارات اللغة الأربع، وربط التعلم بمواقف حياتية قريبة من بيئة الطالب. كما تعزز المناهج المهارات الاجتماعية والعاطفية، وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، مع تضمين محتوى يعكس الهوية الوطنية والبيئة المحلية.



منهج فن تصميم الأزياء:

قدم المركز مقررًا في مجال تصميم الأزياء للطلبات في المرحلة الثانوية (ضمن المجال الاختياري). ويهدف هذا المقرر إلى تعريف الطالبات بأساسيات تصميم الأزياء وتقنياته، وتنمية الحس الجمالي والابتكاري لديهن في هذا المجال. كما يدرهن على مبادئ ريادة الأعمال في قطاع الموضة، بما يحفز لديهن التفكير في إطلاق مشروعات صغيرة مستقبلاً. ويعتمد المنهج على التعلم بالممارسة ودراسة الحالات الواقعية في عالم الأزياء، مما يجعله جذابًا للطلبات ويكسر النمطية التقليدية لبعض المناهج. ويُتوقع أن يسهم هذا المنهج في ترسيخ الشغف لدى الطالبات نحو الصناعات الإبداعية وفتح آفاق جديدة للعمل أمامهن.



منهج السياحة والضيافة:

يأتي هذا المقرر مواكبًا لازدهار قطاع السياحة في المملكة وما يوفره مشروع رؤية السعودية 2030 من فرص في هذا المجال. يُدرّس المقرر في المرحلة الثانوية (السنة الثالثة) لتعريف الطلاب بأساسيات ومهارات قطاع السياحة والضيافة. يتناول المفاهيم الرئيسة في إدارة الوجهات السياحية والفندقة، ويركز على تنمية قدرات الطلبة في الابتكار وريادة الأعمال السياحية، وتنظيم الفعاليات والتسويق السياحي. كما يُكسبهم المقرر إلمامًا بالجوانب التراثية والثقافية للمملكة كوجهة سياحية عالمية. وقد أعد المركز ضمن حزمة هذا المنهج دليلًا إرشاديًا للمعلم يساعد في تدريس المادة على الوجه الأمثل، وبرنامجًا للتطوير المهني للمعلمين يشمل حقبة تدريبية متخصصة في أساليب تعليم مقررات السياحة. ويُتوقع أن يساهم هذا المقرر في إعداد كوادر وطنية شابة تملك فهمًا واهتمامًا بصناعة السياحة، مما يدعم مستهدفات تنمية هذا القطاع الواعد.



برامج الأنشطة الطلابية:

انطلاقًا من أهمية النشاط الطلابي كعنصر أصيل في المنهج التعليمي، تم إطلاق حزمة متكاملة من برامج الأنشطة الطلابية، وإتاحتها عبر بوابة عين الإثرائية، مدعومة بتنظيمات واضحة ضمن دليل الخطط الدراسية. واستهدفت هذه البرامج جميع المراحل التعليمية، وروعي في بنائها التنوع والشمول والتكامل مع نواتج التعلم. وقد صُنفت البرامج ضمن ثلاث مسارات رئيسة تشمل المجالات التعليمية، والأيام والمناسبات الوطنية والعالمية، والفترات اللاصفية، بما يتيح استثمار الزمن المدرسي داخل الصف وخارجه. وتهدف هذه البرامج إلى تنمية شخصية الطالب بجوانبها المعرفية والمهارية والقيمية، وتعزيز القيم الوطنية، ومهارات القرن الحادي والعشرين، والسلوك الإيجابي، في سياقات تطبيقية حقيقية. كما تسهم في بناء بيئة مدرسية جاذبة ومحفزة، وتعزز دور المدرسة في إعداد جيل واعٍ، متمكن، ومشارك بفاعلية في تحقيق مستهدفات التنمية الوطنية ورؤية السعودية 2030.



إحصاءات الأنشطة الطلابية لعام 2025م:

التصنيف	البرامج	العدد
المجالات	العلوم والتقنية	6
	المواطنة والحياة	4
	الثقافة والفنون	8
	الصحة والحياة	6
الأيام والمناسبات	الأيام الوطنية	2
	الأيام العالمية	2
الفترات اللاصفية	الحضور والاصطفاف الصباحي	17
	الاستراحات	14
	صلاة الظهر	17

الأدلة الجديدة في عام 1447هـ

أصدر المركز الوطني للمناهج عددًا من الأدلة الإرشادية والتوجيهية الجديدة التي تستهدف دعم المعلمين والقائمين على العملية التعليمية في تطبيق المناهج بفاعلية، وتقديم أفضل الممارسات التربوية. من أهم هذه الأدلة:

دليل المعلم لتدريس القرآن الكريم:

يأتي هذا الدليل كمرجع تربوي شامل موجه لمعلمي ومعلمات القرآن الكريم في جميع مراحل التعليم العام (الابتدائية، المتوسطة، الثانوية) بجميع أنواع التعليم (الحكومي والأهلي وتعليم الكبار). جاء إعداد هذا الدليل انطلاقًا من أهمية مادة القرآن الكريم وخصوصيتها، وضرورة توحيد أساليب تدريسها وتقويمها والارتقاء بها. يتميز الدليل بشموليته، حيث يغطي كافة متطلبات تدريس مقرر القرآن الكريم لجميع المراحل، ويتوافق مع معايير التعليم في المملكة. ويجمع بين الأصالة والمعاصرة من خلال دمج المحتوى العلمي الشرعي بأساليب تقنية وتربوية حديثة. كما يقدم نموذجًا للمعلم في كيفية إدارة حصّة القرآن الكريم بنجاح، ويشرح استراتيجيات التدريس المناسبة لحصص القرآن، وآليات التقويم الفاعلة لهذا المقرر. وقد أعد هذا الدليل ليكون مرجعًا موحدًا وأداة عملية بيد معلم القرآن الكريم، يجمع كل ما يتعلق بالمقرر من أهداف ومحتوى وأساليب تدريس وتقويم في وثيقة واحدة، مما يعين المعلم على تحقيق نواتج التعلم المستهدفة وتخطيط دروسه وتنفيذها وتقويم طلابه بكفاءة عالية.

دليل تكييف المنهج للطلاب ذوي الإعاقة:

يأتي هذا الدليل ضمن جهود المركز لتعزيز مبدأ التعليم الشامل وتكافؤ الفرص التعليمية. يهدف الدليل إلى تمكين معلمي التعليم العام والتربية الخاصة من تكييف المناهج الدراسية بما يلائم احتياجات الطلاب من ذوي الإعاقة (على اختلاف فئاتهم وقدراتهم). يوفر الدليل استراتيجيات مرنة وخطوات عملية لكيفية تعديل المحتوى والأنشطة وطرق التدريس والتقويم داخل الصف بما يتناسب مع قدرات هؤلاء الطلاب. كما يتضمن أمثلة تطبيقية مبسطة لتوضيح الفروق بين المواءمة والتعديل وكيفية تنفيذ كل منها. ويُرشد المعلمين نحو اختيار أنسب التكييفات لكل حالة وتنفيذها بخطوات واضحة. يسهم هذا الدليل في تحسين مخرجات التعلم عبر خلق بيئة صفية تراعي التنوع والاحتياجات الفردية، ويساعد على دمج الطلاب ذوي الإعاقة في الأنشطة الصفية والمدرسية بشكل فعّال جنبًا إلى جنب مع أقرانهم. كما يشجع على التعاون بين معلمي التعليم العام والتربية الخاصة ضمن فريق البرنامج التربوي الفردي (IEP) لكل طالب، لضمان تنسيق الجهود ودعم الطالب بشكل شامل. وبشكل عام، يمثل هذا الدليل إضافة نوعية تسد فجوة في مجال تكييف المناهج لذوي الاحتياجات الخاصة، ويعزز ثقة المعلمين في قدرتهم على تلبية متطلبات جميع الطلاب على اختلاف قدراتهم.



دليل الخطط الدراسية:

يأتي دليل الخطط الدراسية / الإصدار الخامس ليعكس تطورًا نوعيًا في فلسفة التخطيط لليوم الدراسي، مركّزًا على مفهوم استثمار زمن التعلم لليوم الدراسي بصورة شمولية تمتد من دخول الطالب إلى المدرسة وحتى خروجه، وذلك ضمن إطار منظم يضمن توظيف الوقت التعليمي توظيفًا فاعلًا وذا أثر. ويُعدّ هذا الدليل أداة مرجعية إجرائية وتنظيمية موجهة لإدارات التعليم والمدارس، تهدف إلى تنظيم وتحديد الأوزان النسبية للمواد الدراسية والأنشطة الطلابية ضمن مجالات التعلم المستهدفة، بما يتوافق مع مراحل وأنواع التعليم المختلفة خلال العام الدراسي. ويركّز الدليل على تعظيم الاستفادة من اليوم الدراسي من خلال بناء تنظيم متوازن يحقق التكامل بين الحصص الدراسية والأنشطة الطلابية والفترات اللاصفية، ومواءمة تنفيذ المناهج مع نواتج التعلم بما يعزز الكفاءة والجودة، ويسهم في رفع مستوى التحصيل الدراسي عبر جداول مدرسية مرنة تدعم تكامل مكونات المنهج، فضلًا عن الإسهام في تعزيز جاذبية البيئة المدرسية من خلال توفير بيئة تعليمية محفزة، وتجارب تعلم ثرية، وتنوع المحتوى التعليمي وإستراتيجيات التعلم بما يراعي الفروق الفردية ويحقق شمولية التعلم. حيث اعتمد الدليل نهجًا تنظيميًا مرئيًا أتاح للمدارس مساحات تخطيطية تمكّنها من بناء جداولها المدرسية وفق احتياجاتها وإمكاناتها، بما يعزز التنوع ويدعم تمكين الميدان التعليمي محدّدًا بنسبة مرنة للحد الأدنى تتمثل في (5%) ضمن الخطة الدراسية، إذ يمكن للمدارس توظيفها بما يخدم أولوياتها التعليمية والسياق المحلي، سواء في تعزيز برامج نوعية، أو دعم تعلم الطلبة، أو استثمار الزمن الدراسي بصورة أكثر فاعلية. وقد تم تطوير الدليل وفق منهجية علمية متكاملة استندت إلى الأطر النظامية المعتمدة، والدراسات التحليلية، والمقارنات المرجعية، وقياس أثر تطبيق الإصدار الرابع من الدليل، إلى جانب استطلاع مرثيات الجهات ذات العلاقة، موليًا اهتمامًا خاصًا بأولوية المحتوى التعليمي من حيث ملاءمته ومراعاته للفروق الفردية وتحقيق شمولية التعلم؛ لتحسين جودة التجربة التعليمية، وتحقيق أثر تعليمي مستدام.

إحصاءات الخطط الدراسية لعام 2025م

الخطط الدراسية	العدد	الخطط الدراسية	العدد
المرحلة الابتدائية (التعليم العام، تحفيظ القرآن، المدارس السعودية في الخارج)	4	مرحلتا الحضنة ورياض الأطفال	1
المرحلة المتوسطة (التعليم العام، تحفيظ القرآن، المدارس السعودية في الخارج)	2	المعاهد العلمية	1
الثانوية العامة (التعليم العام، المدارس السعودية في الخارج)	6	دار الحديث المكية / المدنية	2
التعليم المستمر (المرحلة الابتدائية، ذوو الإعاقة الفكرية البسيطة في التعليم المستمر)	2	المدارس المطبقة للغة الصينية	1
مواد المدارس التي تدرس منهجًا مغايرًا لمنهج التعليم الحكومي	3	المدارس المطبقة لمبادئ الفنون	1
المدارس المطبقة لبرامج الموهوبين (فصول الموهوبين، الرعاية الصباحي، مساحة الابتكار الإثرائي)	2	الخطط الدراسية للأنشطة الطلابية	1
ذوي الإعاقة (البرامج والمعاهد والمراكز)	12	الفترات اللاصفية	1
المجموع الكلي		39	



دليل التجهيزات المادية للمناهج التعليمية: تم إعداد (دليل التجهيزات المادية والموارد التعليمية للمناهج الدراسية) بوصفه مرجعية وطنية موحدة تهدف إلى مواءمة الإمكانيات المادية والتقنية مع متطلبات المناهج الحديثة. ويستهدف الدليل جميع مراحل التعليم العام، إضافة إلى برامج الطلاب ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم. ويشمل الدليل التجهيزات العامة، والتجهيزات التخصصية، والتقنية والرقمية، وتجهيزات الأنشطة الطلابية، بما يضمن توفير بيئات تعليمية محفزة وآمنة تدعم التعلم التطبيقي والمهاري.

الأدلة الداعمة للمناهج في مرحلة الطفولة المبكرة (الحضانة ورياض الأطفال): أدرك المركز أهمية التركيز على مرحلة الطفولة المبكرة بوصفها مرحلة تأسيسية في تعليم الطفل وبناء شخصيته. وفي هذا السياق، تم تطوير سلسلة من الأدلة الموجهة لهذه المرحلة لضمان التطبيق الأمثل للمنهج الوطني لرياض الأطفال والحضانة. من أبرزها:

الدليل الداعم لتطبيق المنهج الوطني لمرحلة الحضانة: وهو موجه لمربيات الحضانة ومسؤولي الحضانات وكذلك لأولياء الأمور. يهدف الدليل إلى توفير مرجعية متكاملة حول بيئات التعلم الملائمة للأطفال الرضع وصغار السن (من الميلاد حتى 3 سنوات)، ويقدم إرشادات عملية لتصميم البيئة المادية في دور الحضانة (مثل إعداد الأركان التعليمية، واختيار الألعاب والمواد المناسبة لكل فئة عمرية)، كما يطرح استراتيجيات للتعامل مع الأطفال في هذه المرحلة تعتمد على الاستقصاء واللعب، وطرق فهم سلوك الأطفال وإدارته. كذلك يشتمل الدليل على طرق إشراك الأسر في العملية التعليمية للأطفال الصغار وتوعية أولياء الأمور بأهمية دورهم. بالإضافة إلى ذلك، يعرض الدليل أساليب تقييم نمو أطفال الحضانة بطريقة مناسبة لهذه الفئة العمرية وكيفية متابعة تطورهم بشكل دوري. هذا الدليل يعزز فهم الأسرة والمعلمات لجوانب النمو المختلفة (المعرفي، اللغوي، الاجتماعي، العاطفي، البدني) للأطفال في سن الحضانة، ويدعم خلق بيئة تربوية غنية محفزة للنمو المتكامل للطفل.

دليل الإدارة في تطبيق المنهج الوطني لمرحلة رياض الأطفال: يستهدف هذا الدليل قائدات الروضات (مديرات رياض الأطفال ومشرفات المرحلة) بوصفهن عنصرًا أساسيًا في جودة التنفيذ. يهدف الدليل إلى تمكين القائدات من قيادة عمليات التعليم والتعلم في مرحلة رياض الأطفال بفعالية عالية. ويتحقق ذلك عبر تزويدهن بحزمة شاملة من الموارد والأدوات والمعلومات التي تدعم جودة الممارسات التربوية والإدارية. يغطي الدليل مجالات عديدة منها: تعزيز القيادة الفاعلة (بما في ذلك كيفية اتخاذ القرارات التربوية والتنظيمية لرفع جودة الأداء)، وضبط جودة التنفيذ في الروضة عبر أدوات تقييم ومتابعة تساعد القائدات على رصد الأداء والتحسين المستمر، وإشراك الأسر والتواصل الفعال مع أولياء الأمور، وإدارة الأزمات في بيئة رياض الأطفال، وبناء فرق العمل ودعم المعلمات. كما يتناول الدليل تحديد المهارات والمعارف التي تحتاجها قائدات الروضات لتعزيز فعالية البرنامج التعليمي. يُعد هذا الدليل الأول من نوعه الموجه لإدارة مرحلة رياض الأطفال، ومن شأنه رفع كفاءة القيادة المدرسية في هذه المرحلة وضمان توفير بيئة تعليمية داعمة لنمو الأطفال وتعليمهم المتكامل في الفئة العمرية من 3 إلى 6 سنوات.

03

المواد الداعمة

حرص المركز على تطوير مواد تعليمية داعمة للمناهج القائمة، تهدف إلى رفع كفاءة العملية التعليمية وإثراء تجربة التعلم للطلاب. من أبرز المواد الداعمة التي أُنتجت عام 2025م:

الملحق الإرثائي "لماذا أقرأ؟":

وهو مادة مصاحبة لمقرر اللغة العربية (لغتي) تستهدف تنمية مهارات الفهم القرائي لدى طلاب المرحلة الابتدائية العليا والمرحلة المتوسطة. يحتوي الملحق على مجموعة مختارة من النصوص القرائية الإثرائية المتنوعة في عدد من المجالات (نصوص أدبية، علمية، وطنية، عالمية) موزعة على العام الدراسي مضافة لمحتوى الكتاب المدرسي. تتبع كل نص أنشطة قرائية مركزة تهدف إلى تحسين مهارات الاستيعاب الناقد وحل المشكلات والتفكير الإبداعي لدى الطالب، وهي أنشطة تختلف في بنيتها عن الأنشطة التقليدية في كتاب الطالب، مما يجعلها إضافة نوعية لتوسيع مدارك المتعلم. يتميز هذا الملحق بعدة خصائص، منها: مواكبته لأحدث التوجهات في استراتيجيات القراءة والفهم، ومواءمته للمعايير العلمية في المجال، ودعمه لمختلف أنواع القراءة (كالقراءة التمهيدية السريعة، والقراءة المتعمقة، والقراءة بهدف التسلية)، وتنوع نصوصه من حيث الأنماط الأدبية والموضوعات بحيث تشمل موضوعات حديثة وذات صلة باهتمامات الطلاب. كما تمت مراعاة أن يكون حجم النصوص مناسبًا لقدرات طلبة كل صف من حيث طول النص ومحتواه، وذلك لضمان فعالية الاستيعاب. يلي هذا الملحق حاجة هامة لتعزيز مستوى القراءة لدى الطلاب السعوديين ورفع متوسط الأداء القرائي في الاختبارات الوطنية والدولية، فهو يحفز الطلاب على القراءة الممتعة خارج الأسلوب المعتاد ويغرس فيهم حب المطالعة والثقافة.

تطبيق "مصحف مدرستي":

ضمن جهود التحول الرقمي، تبنى المركز مبادرة تطوير تطبيق إلكتروني للقرآن الكريم يخدم مقررات التربية الإسلامية، وخاصة مقرر القرآن الكريم. مصحف مدرستي هو تطبيق إلكتروني صُمم للأجهزة اللوحية والذكية، ومتكامل مع منصة مدرستي الإلكترونية. يتيح التطبيق للطلاب تصفح منهج القرآن الكريم المقرر عليه (سواء أجزاء الحفظ أو التلاوة) بصيغة رقمية سهلة الاستخدام، ويحتوي على خصائص تفاعلية مثل اختيار صوت المقرئ، وتكرار الآيات، وإظهار تفسير الآيات المرتبطة. يهدف التطبيق بشكل عام إلى تطوير أساليب تعلّم القرآن الكريم وتعليمه وفق معايير التعلّم الإلكتروني الحديثة، كما يوفر بيئة محفزة للطلاب على تلاوة القرآن وحفظه عبر التقنيات الرقمية. وقد بدأت وزارة التعليم استخدام مصحف مدرستي في بعض المدارس كنموذج تجريبي، وبأمل القائمون على المشروع تحقيق عدة مخرجات تربوية منها: ربط الطلاب بكتاب الله تعالى وتيسير حفظهم وتلاوتهم له، وتعزيز تعلم القرآن لدى الطلبة ذوي الإعاقة من خلال الميزات التقنية المساعدة، وتطوير تجربة تعليم القرآن الكريم عمومًا باستخدام التقنيات. ويأتي هذا المشروع استجابة للتوجه نحو توظيف التقنية في تحسين تعلم مقررات التربية الإسلامية، وضمان وصول المحتوى القرآني للطلاب بطرق عصرية تجذب اهتمامهم وترسخ ارتباطهم بالقرآن الكريم.

الملحق الإرشادي (القراءة في الرياضيات) :

هو دليل إرشادي للمعلم يهدف إلى تعزيز مهارات التواصل الرياضي لدى الطلاب، من خلال تنمية قدرتهم على فهم الرموز والمصطلحات الرياضية، وتحليل العلاقات، وقراءة المسائل اللفظية وحلها وتفسيرها بدقة، حيث يقدّم الملحق إطارًا واضحًا لمستويات القراءة في الرياضيات، ونماذج تطبيقية من مراحل دراسية مختلفة، بما يمكن المعلمين من توظيف القراءة بوصفها أداة فاعلة لاستيعاب المفاهيم الرياضية وتنمية التفكير المنطقي وحل المشكلات، ودعم تحقيق نواتج التعلم المستهدفة في مادة الرياضيات.

الدليل الإرشادي لمهارات الوعي الصوتي:

هو دليل يواكب التوجهات الحديثة في تدريس مجال علوم اللغة، ويتوافق مع المعايير العلمية في هذا المجال ، ويسهم في تطوير اللغة تطويرًا عامًا من خلال التعرف على الأصوات المختلفة في اللغة، كما يلبي الاحتياجات في التعرف على مهارات الوعي الصوتي وتطبيقها، ودعم مهارات التهجئة الصحيحة للكلمات من خلال تقسيم الكلمة إلى أصوات ومن ثم كتابتها كتابةً صحيحة كما يقوم على ضبط للمصطلحات التي تضمنها؛ لتيسير فهمها واستيعابها مع مسرد لأهم مهارات الوعي الصوتي، وتقييم تشخيصي؛ لقياس مدى معرفة طلاب الصف الأول الابتدائي بمهارات الوعي الصوتي، وتقديم تغذية راجعة قيمة للمعلمين حول نقاط القوة والضعف لدى طلابهم مما يمكنهم من تعديل طرائق التدريس وتكييفها لتناسب احتياجات الطلاب المختلفة، كما يحوي الدليل أنشطة لكل حرف من حروف الوحدة في مقرر (لغتي) وتسمية لمهارات الوعي المستهدفة وإجراءات تنفيذ النشاط وتقويمه من قبل المعلم مع الحلول لها، وفي نهاية كل وحدة تقويم تجميعي؛ للتحقق من إتقان مهارات الوعي الصوتي للحروف المستهدفة في كل وحدة.

الدليل الإرشادي للدراسة الدولية PISA:

يُعد هذا الدليل مرجعًا للمعلم في التعريف بأهداف الدراسة الدولية، وأطر التقييم ومستويات الإتقان، والمجالات ومهارات القراءة والعلوم والرياضيات التي تستهدفها، وتقديم نماذج تطبيقية محاكية تسهم في تنمية مهارات التفكير لدى الطلاب، وتوظيف المعرفة في مواقف حياتية، بما يدعم تحسين نواتج التعلم ورفع مستوى الأداء في المؤشرات الدولية.

الملحق الإرشادي (القراءة في العلوم):

هو دليل إرشادي للمعلم يهدف إلى دعم تنمية مهارات الفهم القرائي لدى الطلاب من خلال ربط المفاهيم العلمية بالإستراتيجيات القرائية المناسبة، ويسهم في تمكين المعلمين من توظيف القراءة بوصفها أداة فاعلة لفهم النصوص العلمية، وتحليلها، واستخلاص الأفكار الرئيسة منها، بما يعزز الاستيعاب العلمي والتفكير الناقد لدى الطلاب، ويدعم تحقيق نواتج التعلم المستهدفة في مادة العلوم.

04

ترخيص المناهج التعليمية

شهد قطاع التعليم الخاص (الأهلي والعالمي) توسعًا ملحوظًا في المملكة في السنوات الأخيرة، مما تطلب تنظيمًا دقيقًا لضمان جودة المناهج التعليمية التي تُدرس في المدارس الخاصة. وفي هذا الإطار، يُقدّم المركز خدمة ترخيص المناهج ضمن خدماته الرئيسة، وهدفها التأكد من جودة المحتوى التعليمي المقدم ومواءمته للسياسات والمعايير الوطنية. وتخضع المناهج التي ترغب المدارس الخاصة في تدريسها - المغيرة لمناهج التعليم العام الحكومي - لمراجعة شاملة من فرق متخصصة في المركز، تُقيّم مدى سلامة المحتوى فكريًا وتربويًا وثقافيًا، واتساقه مع قيم المملكة ورؤية السعودية 2030، وكذلك التزامه بالأطر النظامية واللوائح المعتمدة.

ولا يُمنح الترخيص إلا بعد استيفاء المنهج جميع الضوابط والمعايير المحددة. ويُسهّم نظام الترخيص هذا في تنظيم تداول المناهج داخل المدارس الخاصة، وضمان رفع مستوى جودة التعليم المقدم فيها، وتعزيز الثقة بأن المناهج المعتمدة في تلك المدارس لا تقل مستوى عن المناهج الوطنية من حيث تحقيقها لمخرجات التعلم المستهدفة وحفاظها على الهوية الوطنية وقيمها. وقد أصدر المركز في عام 2025م (306) تراخيص لمناهج تعليمية مختلفة مقدمة من المدارس الخاصة ودور النشر، شملت (2178) منهجًا ومقررًا دراسيًا، وذلك بعد إجراء عمليات التدقيق والتقييم اللازمة عليها. وأسهم ذلك في رفع كفاءة الأداء التعليمي في قطاع التعليم الخاص وضمان تقديم تعليم معتمد يواكب متطلبات التنمية ومهارات المستقبل، والمحافظة على الثوابت الدينية والقيم الوطنية.

إحصاءات التراخيص لعام 2025م

م	التخصص	عدد المناهج المرخصة	لغة المنهج	
			اللغة العربية	اللغة الإنجليزية
1	الرياضيات	454	80	374
2	العلوم	512	25	487
3	التربية الإسلامية	20	20	0
4	المهارات الرقمية	269	66	203
5	الدراسات الاجتماعية	6	6	0
6	المهارات الحياتية	39	4	35
7	الفنون	20	0	20
8	اللغة الفرنسية	88	-	-
9	اللغة الصينية	12	-	-
10	اللغة الإنجليزية	561	-	-
11	اللغة العربية	197	-	-
المجموع الكلي		2178		

المرحلة الدراسية	عدد المناهج المرخصة
رياض الأطفال	545
الابتدائية	1243
المتوسطة	241
الثانوية	149
المجموع الكلي	2178



المحتوى الرقمي

يحرص المركز الوطني للمناهج، في إطار مسيرة التطوير المتسارع التي يشهدها قطاع التعليم، على تمكين الجيل الجديد من مهارات المستقبل، وبناء نموذج تعليمي يتسق مع رؤية السعودية 2030 ومتطلبات التحول الرقمي الوطني، حيث ركزت هذه الجهود على تعزيز جاهزية الطلاب للتعامل مع عالم رقمي سريع التغير من خلال تطوير المناهج التعليمية الداعمة للتمكين الرقمي بما يسهم في تجويد عمليتي التعليم والتعلّم. وانطلاقاً من ذلك، تدعم بوابة عين الإثرائية التمكن الرقمي وتوفّر خدمات تعليمية إلكترونية موثوقة تستهدف جميع أطراف المنظومة التعليمية من طلاب ومعلمين ومديري مدارس وأولياء أمور، إذ تُمكّن الطالب والمعلم ومدير المدرسة وولي الأمر من الوصول إلى المقررات الدراسية واستعراض الدروس والمحتوى الرقمي المتنوع مثل بنك الأسئلة والأهداف التعليمية ومقاطع الفيديو والدروس التفاعلية وغيرها، كما تدعم عملية التقييم الذاتي للطلاب على مستوى المقرر أو الوحدة أو الدرس، وتُمكن ولي الأمر من إسناد اختبارات لأبنائه، وتتيح للمعلم الاطلاع على الأسئلة على مستوى المقرر أو الوحدة أو الدرس، وتوفّر عناصر مراجعة لمقررات العلوم والرياضيات واللغة العربية، وتدعم الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من خلال توفير الترجمة بلغة الإشارة، إضافة إلى تضمين مواد إثرائية وتجارب تقنية تعزز نواتج التعلّم لدى الطلاب مثل تقنيات الواقع المعزز وعين ثلاثية الأبعاد وتجارب عين المدعومة بمصادر تعليمية أخرى مثل: كن مبرمجًا وحقوقى وأنتمي ونادي القراءة والسلامة المرورية، فضلاً عن توفير مشاريع داعمة عبر أيقونات خاصة على بوابة عين تشمل الأنشطة الطلابية بوصفها مظلة لبرامج وأنشطة متنوعة في مختلف المجالات تدعم التعلّم وتعزز المهارات والقيم داخل الحصص الدراسية وفي الفترات اللاصفية والأيام والمناسبات الوطنية والعالمية، وكذلك مشروع الفهم القرائي الذي يشتمل على نصوص قرائية واستراتيجيات للفهم القرائي المضمنة في مقررات اللغة العربية من الصف الثاني الابتدائي إلى الصف الرابع الابتدائي إلى جانب ملحق إرشادي خاص بالقراءة في الرياضيات وآخر خاص بالقراءة في العلوم، إضافة إلى مبادرة العربية للعالم المبنية على الشراكة بين المركز الوطني للمناهج ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

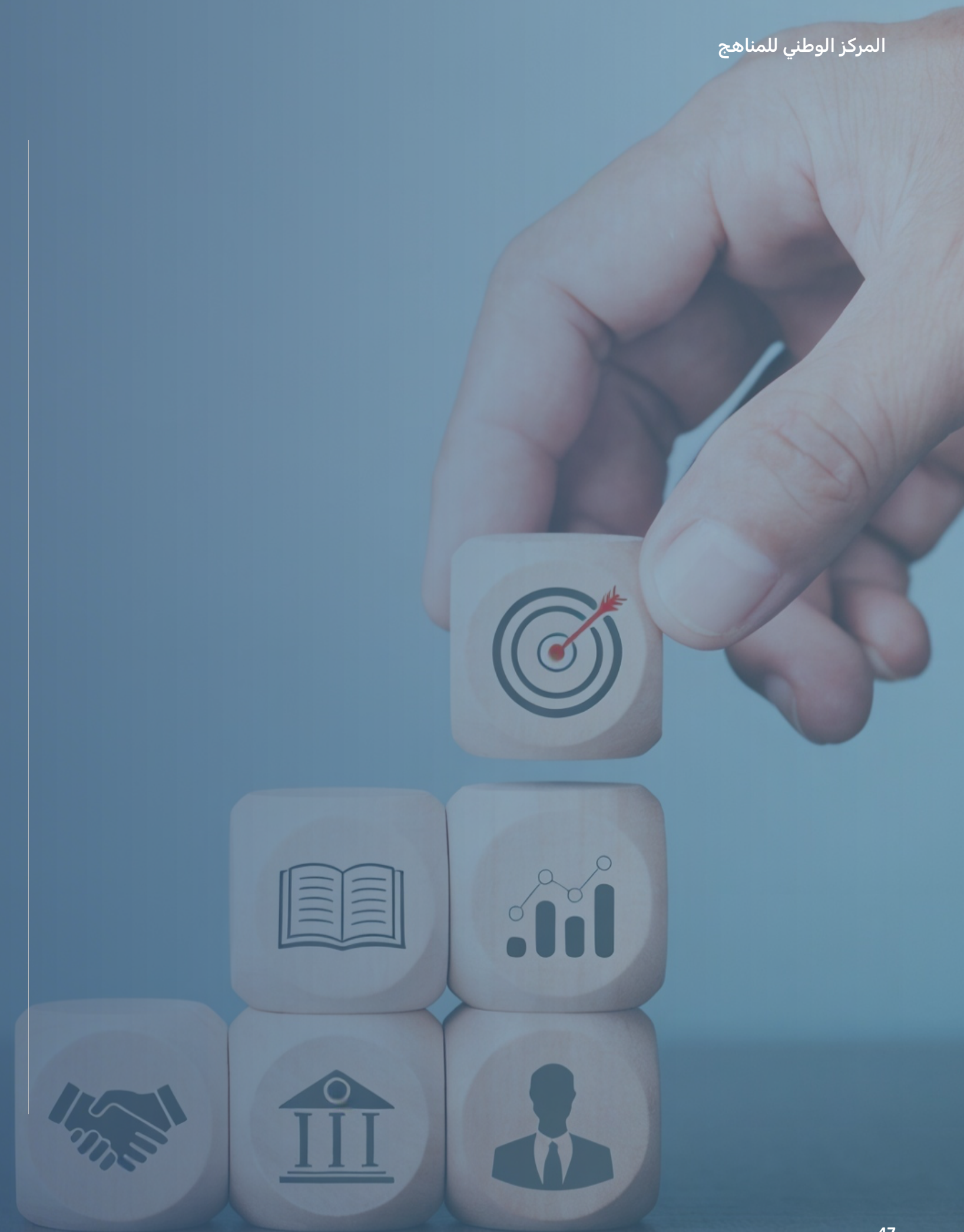
أبرز إحصاءات المحتوى الرقمي:

التصنيف	العدد
الإثراءات التفاعلية	أكثر من 38,233
الأسئلة الإلكترونية	أكثر من 106,469
خطط الدروس	أكثر من 322,200
العربية للعالم	148 محتوى رقمي
الفهم القرائي	3 أدلة استرشادية، وحقيبة تدريبية

طباعة وترحيل الكتب المدرسية

في إطار دعم استقرار العملية التعليمية وضمان جاهزية المدارس مع انطلاق كل عام دراسي، يضطلع المركز بمهمة الإشراف على طباعة المقررات الدراسية وتوزيعها. وحقق المركز منجزاً نوعياً في هذا المجال. فقد تم طباعة ما مجموعه 68,090,302 كتاباً دراسياً في مختلف المواد والمراحل، وتم إيصالها بجهود لوجستية مكثفة إلى 31,167 مدرسة تغطي 16 إدارة تعليمية في كافة مناطق ومحافظات المملكة. وقد تميزت عملية التوزيع هذا العام بالتخطيط المسبق والكفاءة العالية، ما أدى إلى إيصال جميع الكتب إلى المدارس قبل بدء الدراسة بوقت كاف، الأمر الذي ضمن انطلاقة سلسلة للفصل الدراسي دون نقص في الموارد التعليمية، إلى جانب البدء بتقديم خدمة إيصال الكتب المدرسية ل منازل الطلاب. ويعكس هذا الإنجاز حجم التنسيق والعمل المشترك بين المركز وشركائه من القطاع الخاص لضمان توفر الكتب المدرسية في الوقت المناسب وبالجودة المعتمدة. ويواصل المركز في هذا الصدد العمل على مبادرات التحول نحو الكتب الرقمية والمنصات الإلكترونية لتخفيف الاعتماد على النسخ الورقية تدريجياً، وذلك تماشياً مع التوجهات الحديثة في مجال التعليم الرقمي.

الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها



في ضوء تحليل البيئة الداخلية والخارجية لأعمال المركز، تبرز عدة فرص واعدة يمكن للمركز استثمارها لتعزيز أثره وتحقيق أهدافه بشكل أكثر فعالية. ومن أهم هذه الفرص والعوامل المساعدة:

ترسيخ استقلالية المركز وتمكينه تشريعياً:

وذلك عبر استكمال إعداد الأنظمة والسياسات الداخلية، وتصميم هيكل الحوكمة ونموذج التشغيل الملائم، بما يعزز استقلال المركز ويمكّنه من قيادة منظومة المناهج بشكل شامل من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التطبيق والتقويم. إن تمكين المركز تشريعياً سيوفر له مساحة أكبر لاتخاذ المبادرات وتطبيق الأفكار التطويرية بسرعة أكبر ومرونة أعلى.



إعادة بناء المناهج على أساس نواتج تعلم وطنية:

فرصة جوهرية تتجسد في إمكانية قيام المركز بقيادة تطوير شامل للمناهج بناءً على إطار وطني محدد لنواتج التعلم. إن بناء واعتماد إطار واضح لنواتج التعلم لكل مرحلة دراسية ولكل مادة سيكون مرجعاً وطنياً يواكب متطلبات التنمية ويعكس أحدث الممارسات التربوية، ويمكن استخدامه لتوجيه جميع عمليات التأليف والتطوير للمناهج الجديدة.



منظومة رقمية موحدة لقياس الأثر:

حيث تتوفر فرصة أمام المركز لإنشاء منصة تقنية مركزية تربط نواتج التعلم المدرجة في المناهج بآليات تنفيذها ومؤشرات قياس تحققها، سواء داخل الصف أو على مستوى المدرسة أو النظام التعليمي ككل. وجود مثل هذه المنظومة الرقمية سيساعد المركز على رصد فاعلية المناهج بشكل مستمر، وتحديد جوانب القوة والضعف بناءً على بيانات موضوعية، مما يدعم صانعي القرار في توجيه جهود التحسين حيثما لزم.



توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة:

يمثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وغيرها من أدوات التقنية المتقدمة فرصاً كبيرة لتسريع وتحسين رحلة تطوير المنهج من مرحلة التصميم إلى مرحلة التقويم. فتوظيف الذكاء الاصطناعي - على سبيل المثال - يمكن أن يساعد في تحليل المحتوى واقتراح تحسينات، أو في إنشاء تجارب تعلم مخصصة لكل طالب (Adaptive Learning)، أو في تصحيح التقييمات ورصد الأداء بشكل آلي. إن تبني المركز لهذه التقنيات سيكون عاملاً تمكين قوياً لتجويد العملية التعليمية وترسيخ التعلم الذاتي كمهارة محورية لدى الطالب من خلال منصات تقنية ذكية.



تعزيز صناعة القرار بالأدلة (Decision Support):

تتوفر فرصة لأن يكون للمركز دور أكبر في مجال البحوث التربوية وعمليات التقويم، عبر إجراء دراسات معمقة على مخرجات المناهج وتأثيرها، ورصد التجارب الميدانية، وكذلك الاستفادة من قواعد البيانات والمؤشرات المحلية والدولية في مجال التعليم. هذه الأبحاث والدراسات ستعزز اتخاذ القرار المبني على الأدلة، بحيث تُوجه عمليات تطوير المناهج بناءً على نتائج علمية واضحة، مما يزيد من فاعليتها وارتباطها بتحقيق المستهدفات الوطنية المنشودة.



شراكات عالمية ونقل خبرات نوعية:

يتمتع المركز بفرصة لتوسيع نطاق شراكاته الإقليمية والدولية مع المراكز والهيئات المماثلة في الدول الرائدة تعليمياً، والاستفادة من البرامج والمبادرات الدولية لتطوير المناهج. كما أن تنظيم واستضافة مؤتمرات وفعاليات تخصصية بمشاركة خبراء عالميين في مجال المناهج والتقويم سيمكّن خبرات العاملين في المركز ويثري معارفهم بأحدث الاتجاهات. مثل هذه الشراكات وتبادل الخبرات سيكون له أثر إيجابي مستمر على جودة مخرجات المركز ويعزز مكانة المملكة كمساهم دولي في تطوير التعليم.



بالإضافة إلى ما سبق، هناك فرص أخرى مهمة مثل: الاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي وزيادة الطلب على المهارات التقنية ما يفتح المجال لإدخال موضوعات تقنية متقدمة في المناهج؛ وكذلك الدعم الحكومي للتوسع في رياض الأطفال مما يسمح للمركز بابتكار مناهج نوعية لهذه المرحلة؛ وأيضاً تنامي ثقافة المجتمع في دعم الإبداع والابتكار وهو ما يمكن استثماره في تكثيف مناهج الموهوبين وريادة الأعمال. سيواصل المركز رصد واستثمار هذه الفرص بما يحقق رسالته ورؤيته.

الخاتمة

في الختام، يبرز هذا التقرير السنوي ما حققه المركز الوطني للمناهج منذ استقلاله وحتى نهاية العام 2025م من خطوات رائدة على صعيد تطوير المناهج التعليمية في المملكة العربية السعودية. فعلى الرغم من كونها فترة تأسيسية في مسيرة المركز كمركز مستقل، فقد نجح المركز في إرساء بنية تنظيمية فعّالة، والبدء في وضع خطط إستراتيجية طموحة، وإطلاق مناهج ومبادرات نوعية تسهم في تجويد التعليم وتحقيق أهداف رؤية 2030. كما عكس التقرير حرص المركز على الشفافية والتقييم الذاتي من خلال استعراض التحديات التي واجهها والفرص التي سيسعى لاستثمارها والدعم المطلوب من شركائه لمواصلة مسيرة التطوير.

إن الإنجازات المتحققة ما كانت لترى النور لولا توفيق الله أولاً ثم الدعم اللامحدود الذي حظي به المركز من قيادتنا الرشيدة - حفظها الله -، والمتابعة الحثيثة من معالي وزير التعليم رئيس مجلس الإدارة وأصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس، والعمل الدؤوب من كافة منسوبي المركز وشركائه في الميدان التعليمي. وفي هذا المقام، يتوجه المركز الوطني للمناهج بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاح جهوده خلال العام الماضي.

والمركز وهو يستشرف العام القادم 2026م، يؤكد عزمه على مواصلة العمل بهمة عالية لتحقيق رؤيته المتمثلة في تطوير مناهج تعليمية رائدة تُعد طالب اليوم ليصبح مواطن الغد المعترف بهويته، القادر على المنافسة عالمياً. وسيواصل المركز منهجيته العلمية في التخطيط والتنفيذ، مع تعزيز آليات المشاركة المجتمعية والاستفادة من الخبرات المحلية والعالمية، لضمان أن تبقى مناهجنا الوطنية في مصاف الأفضل عالمياً، محتويةً وأسلوباً ومخرجاتٍ. نسأل الله العون والتوفيق في خدمة وطننا الغالي وقيادته وأبنائه، وأن يكون هذا التقرير شاهداً على ما تم إنجازه ودافعاً لمزيد من البذل والعطاء في الأعوام المقبلة. والله الموفق.

